تَقدِيرُ الحَذْفِ بمُقْتَضَى السِّيَاقِ عِندَ الفَرَّاءِ في مَعَانِي القُرآنِ

Assessment of ellipsis according to the context in

The meanings of AL-Qura'n by AL-Farra'a

م. د. مصطفى طالب خليف عبيد

الجامعة العراقية

كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية

Lecturer Dr. Mustafa Talib Khlaif Obaid

The Iraqia University

College of Islamic Sciences \ Department of Arabic language

مُلخَّصُ البَحْثِ

يَتَناوَلُ هذا البَّحْثُ ظَاهِرةَ الحَذْفِ في واحِدٍ مِنْ أَبرزِ كُتبِ تُراثِنا اللُّغويِّ المُتعلِّقةِ بكتابِ الله؛ وهو «معاني القُرآن» لأبي زكريّا الفرَّاء «ت: ٢٠٧هـ»، مُحاولًا الوُقُوفَ على الطّريقَةِ الّتي تَعَامَل بِها الفَرَّاءُ معَ هذِهِ الظّاهِرَةِ بِمُقتَضَى السِّياقِ الّذي تَلَّمسَ فيه حَذْفًا يَستَوجِبُ تَقْدِيرًا في مَواضِعَ كَثيرةٍ فِي النَّصِّ القُرآنيّ. وقد أَوْلى الفَرَّاءُ اهتِمامًا كَبيرًا بالسِّيَاقِ، وإنْ كانَ اهتمَامُهُ بالقاعِدَةِ النَّحْويِّةِ أكبرَ، فَضْلًا عن تَوفِيقِهِ بينَ ما تَقْتَضِيه قَواعِدُ النَّحوِ وبينَ السِّيَاقِ، مُعْتَمِدًا على القَرَائنِ العَقْليَّةِ أو اللَّفظيَّةِ أو الحَاليِّةِ الّتي يَستَعينُ بِها على تَقديرِ المَحذُوفِ. ورُبَّمَا احتَكمَ فِي تَقديرِهِ المَحْذُوفَ إلى قِراءَةٍ تَتَضَمَّنُ ذَلكَ اللَّفْظَ الَّذِي قَدَّرَهُ، أو اتّبَعَ المُقابَلَةَ بَيْنَ الآياتِ القُرآنيِّةِ نَفْسِها الّتي تَشْبَهُ - في تَركيبِها - الآيَةَ الّتي بينَ يَديهِ فَيُوازِنُ بَينَهمُا لِيُعَضِّدَ رَأَيَهُ، وكانَ أَغلبُ كَلامِهِ - في التَّوضِيحِ والتَّعليلِ – مُقْتَضَبًا، وعِبارَتُهُ مُبْتَسَرَةً لا يَتَحَصَّلُ مَعْنَاهَا بسهولَةٍ. وقدْ شَمِلتْ آراؤُهُ - الّتي انْمَازَ بِها وظَهَرَ أَثَرُهَا فِي مَنْ أَتى بَعدَهُ - الحَذْفَ في الحُرُوفِ، والحَذْفَ في الأَفعَالِ، والحَذْفَ في الأَسْمَاءِ، والحَذْفَ في الجُمَلِ.

الكلمات المفتاحية: الفراء ، الحذف، التقدير، القرينة، السياق.

Abstract:

This research deals with the phenomenon of ellipsis in one of the most prominent books of our linguistic heritage that related to the book of Allah which is (The meanings of AL-Qura'n) by Zakarria AL- Farra'a who died in 207 AH, trying to stand on the method that AL- Farra'a dealt with this phenomenon according to the context in which AL- Farra'a perceived ellipsis that required assessment of many places in Al-Qura'nic context. AL- Farra'a paying a great attention to the context despite the fact that his interest in the grammatical rules was greater, in addition to his reconciliation between what the grammar require and the context, depending on the rational, verbal, or current evidence that he used to estimate what is deleted. Perhaps AL- Farra'a resorted to a reading that included the word he estimated in his estimation of the omitted word, or followed the comparison between Al-Qura'nic verses themselves that resembled – in their structure- the verse between his hands, so he balanced between them to support his opinion, AL- Farra'amost speech in explanation and justification was very brief and his phrases were truncated and their meanings can't be easily obtained. His views – that distinguished him and whose impact was evident in those who came after him- included the deletion of letters, verbs, nouns, and even sentences.

المقدمة

لِكُلِّ لُغَةٍ نِظامُها الخَاصُّ بِها، وقَوانينُها التي تَسِيرُ عليها، وانميازُها الّذي تَنْمازُ به، فاللّغةُ العربيّةُ لها مَنهجُها في التّعبيرِ وطرقُها في الكلامِ، ومن ظَواهرِها التَّقديمُ والتأخيرُ والكِنايةُ والتّصريحُ، ومن تلك الظواهر «الحذف». وعندما يُقالُ «حذف» في مُقابلِ الذّكر، معنى ذلكَ أنَّ مِنْ حَقِّ اللّفظِ المَحْذُوفِ أنْ يكونَ مَنطوقًا ظاهِرًا في الكَلام، ويَتبيَّنَ ذلكَ فيما لو خَالفَ الكَلامَ الفَصِيحَ - ظاهرًا- نِظامُ اللُّغةِ وقوانينُها التي تَواضعَ عليها أهلُ اللُّغة، ولا يُمكنُ أن يكونَ هناك حَذْفٌ إنْ لم تكنْ هذهِ الظاهرةُ مِمَّا تَعارفَ عليه أهلُ تلكَ اللُّغةِ، وإلَّا أصبحَ غريبًا عنها مَرفُوضًا وغيرَ مُتقبَّلٍ أو مُستَساغ، وعندما نزلَ القُرآنُ فإنَّهُ نَزَلَ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[سورة الشعراء، الآية:١٠٥]، فيكونُ مِنَ الحِكمةِ والعَقْلِ أَنْ يَستعمِلَ أساليبَهُم في التّعبيرِ؛ لأَنَّ القُرآنَ وإنْ كانَ مِنْ عندِ اللهِ إلّا أنَّه خَاطَبَ البَشَرَ، ولا يُمْكنُ أنْ يُخاطبَهم بلُغةٍ خارجَ ما تعارفوا عليه مِنَ اللُّغة وأساليبِها وفُنُونِها وطُرُقِها.

ومَنْ يُنْكرْ وُجُودَ ظَاهرةٍ في اللّسان العربيّ في القُرآن عليه أنْ يُنْكِرَ وُجُودَ بقيَّةِ الظّواهِرِ! فالقرآنُ الكريمُ إمّا أنْ يَضُمَّ طُرُقَ التّعبيرِ جَمِيعَها في العربيَّةِ، أو لا يَضُمَّ شَيئًا مِنها، فَمن لا يقبلُ بالحذفِ لا يَحقُّ لَهُ – كذلك - القَولُ بالتَّقديمِ والتأخيرِ، أو القولُ بِغيرِ ذلكَ؛ لأنَّ الحُجَّةَ بالمَنْع هي نفسها؛ وهيَ أنَّنا لا يمكنُنا أنْ نقفَ على مُراد اللهِ عزَّ وجلَّ، فمثلَما يُقال: أنْ لا حذفَ في هذا المَوضِعِ أو ذاكَ؛ لأنَّهُ بِعلمِ اللهِ، كذلك لا يَصحُّ أنْ يُقالَ أنَّ هذا اللّفظَ مُتأخِّرٌ وذاكَ مُتَقَدِّمٌ، فما أَدرَانا بذلكَ؟! فقد يكونُ الكلامُ هكذا كما أرادَهُ اللهُ لَهُ. ونحنُ إمّا أنْ نقولَ بعدمِ وجودِ الحَذفِ، ويَتْبَعَهُ - بذلك - عدمُ وُجودِ بقيةِ الأساليب، وإمّا أنْ نقولَ إنَّ هذهِ الظواهرَ غيرُ مَوجُودَةً في اللُّغة العربيّة، والثاني مَرفوضٌ بَدَاهَةً. أمَّا القولُ بالأوّل فيُؤدّي إلى انغلاقَ النَّصِّ القُرآنيّ على نفسِهِ، وهذا يَتعارَضُ معَ القُرآنِ نفسِهِ الّذي خَاطَبَ البَشَرَ مِنْ أَجلِ هدايَتِهم وتربيتِهم ومَعرفةِ أحكامِهِم وحثِّهِم على قِراءَتِهِ وتَدَبُّرِهِ، وليس القَولُ بتَضمُّنِ أساليبه أساليبَ العربيَّةِ يعني القول بتقيُّدِهِ بلغةٍ بشريةٍ؛ لأَنَّ هذا يُؤدّي – بالنتيجة - إلى عدمِ إعجازِهِ، وإنّما يقالُ: إنّه استخدمَ هذهِ الأساليبَ نفسَهَا بالأصواتِ نفسِها وبالتراكيبِ نفسِها، ولكن بالكَيفيةِ التي أعجزتِ الفُصَحَاء والبُلغاءِ عن إدراكِهِ ومُجاراتِهِ وبُلُوغِهِ؛ ثُمَّ إنّ الحذفَ عندَ العربِ يُمثِّلُ جانبًا كَماليًا لا جانبَ نَقْصٍ في اللُّغةِ، فهو أحدُ طُرُقِ الكلامَ البليغِ، فإنْ قِيلَ بوجودِهِ في القُرآنِ فهذا يَعني أنَّنَا نَسَبنَا إليه صِفَةَ كَمالٍ، بِعَكسِ مَا لو قِيلَ بعدمِ وُجُودِهِ، فإنَّهُ – حينئذٍ – يكونُ فَقَدَ – حاشاه – جانبًا من جَوانِبِ الكَلامِ البَلِيغِ.

وقد جاءَ البحثُ ليَدرسَ ظاهرةَ الحَذْفِ عندَ الفَرَّاءِ في مَعاني القُرآن، مُحاولًا الوُقُوفَ على الطّريقَةِ الّتي تَعَامَل بِها الفَرَّاءُ معَ هذِهِ الظّاهِرَةِ بِمُقتَضَى السِّياقِ الّذي تَلَّمسَ فيه حَذْفًا يَستَوجِبُ تَقْدِيرًا في مَواضِعَ كَثيرةٍ فِي النَّصِّ القُرآنيّ، مما أَوْلَى الفَرَّاءُ السِّياقَ فيها اهتِمامًا كَبيرًا. وجاءَ ذلكَ على خُطَّةٍ لا تَسعى إلى استقصاءِ هذه الظَّاهرةِ أو إحصاءِ ورودِ الحَذفِ عندَهُ، وإنَّما تُحاولُ أنْ تُعطِي تصوُّرًا عَنْهُ بذكرِ بعضِ الأمثلةِ الدَّالَّةِ فِي خُطَّةٍ تَشمِلُ أقسامَ الكلامِ جميعًا. فَاستوى البَحثُ على ساقِهِ بمُقدَّمةٍ ومِهادٍ وأربعةِ مَطالبَ وخَاتمةٍ؛ كانَ المِهادُ يَتَنَاوَلُ الحذفَ في المدوَّنةِ النَّحويّةِ، أمَّا المَطلَبُ الأوَّلُ فيتعلَّقُ بالحَذفِ في الحُروفِ، ويَتَعَلَّقُ الثَّانِي بالحَذفِ في الأَفعالِ، وكانَ الثَّالثُ يَتَعَلَّقُ بالحَذْفِ في الأسْماءِ، والرَّابعُ يتعلَّقُ بالجُملِ، وخَاتِمَةٌ بما توصَّلَ إليهِ البَّحثُ.

ومِمَّا يَحسُنُ ذِكرُهُ أنَّ القولَ بالحذفِ والتّقديرِ لم يكنْ القَصْدُ منه إتمامَ نَقْصٍ حاصِلٍ في القُرآنِ، ولا قائلَ بذَلكَ، وإنَّما النحوُ واحِدٌ منَ الأدواتِ الّتي يُستَعانُ بها على فَهْمِ النَّصِّ القُرآنِيّ، فَهذهِ الأدَاةُ لَها قواعِدُها وضَوابِطُها المُستنبطةُ مِن اللُّغةِ نفسِها الّتي نَزَلَ بها القُرآنُ.

مِهَادٌ :

الحَذْفُ والدّلِيلُ عَليه في المُدَوَّنَةِ النَّحْويَّةِ.

الحذفُ في اللُّغة نجدُهُ في أقدمِ كتابٍ نحويٍّ وصلَ إلينا مُقيَّدًا بالكتابة؛ هو كتابُ سيبويه. فمَنْ يُطالعُهُ يجدُ أنَّ هذهِ الظاهرةَ قد أُشيرَ إليها كثيرًا، ومادامَ كتابُ سيبويه يمثّلُ المصدرَ الأساسَ والمُنطلقَ لكلِّ ما أَتى بعدَهُ من مُصنَّفاتٍ فلا شكَّ في أنّ هذا ممَّا نجدُهُ فيها، إلّا أنَّها مِثلُ غيرِها تبدأُ بسيطةً مُتناثرةً في بُطونِ الكُتبِ ثُمَّ تتبلورُ وتتكاملُ شيئًا فشيئًا، وتُصبحُ ظاهرةً واضحةَ المَلامحِ، لها مواضعُها وشروطُها. ونجدُ في كتابِ سيبويه أنَّ الحذفَ يُراعَى فيه «حالُ المُخاطَب»، وغالبًا ما يَربِطُ الحَذفَ بالاستخفافِ، وقد ذَكرَ هذا الأمرَ في مَواضعَ كثيرةٍ[1]، وهذا طبعًا يَكشِفُ عن أنَّ سيبويه قد راعى أهمَّ جَانبٍ في عمليّةِ الكلامِ؛ وهو المُخاطَب، إذ إنّنا نعلمُ أنَّ عَمليّةَ الخِطابِ تتمُّ بينَ طَرفيْنِ؛ الطرفِ المُصدِّرِ، والطّرفِ المُتلقّي، وما بينَهما هو اللّغة (الكلام) أو الرّسالة، وكلُّ ما يُراعَى في الكلامِ مِن سِياقَاتٍ إنّما هيَ مُتعلّقةٌ بالمُتلقّي؛ لأنّ المَعنى حاضِرٌ عندَ المُتكلّم؛ أمّا المُتلقّي فإنَّه إنّما يَفهمُ المَعنَى ويُدرِكُهُ من المُتكلّم؛ فمُراعاةُ حالِ المُخاطَبِ يَعني مُراعاة كلِّ قرينةٍ من شأنِها أنْ تنقلَ المعنى كما هو عندَ المُتكلّم إلى المُتلقّي، ومِن القَرائنِ الّتي أشارَ إليها

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٦/١، ٧٦، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٨٣، و٢٩٤/٢.

سيبويه «القرينة اللّفظيّة»، وأنّها حُذِفَتْ لِعلْمِ المُخاطَبِ بها، من ذلكَ أنَّه قالَ:« وممّا يُقوّي تركَ نحوِ هذا لِعلمِ المُخاطَبِ، قولُهُ عزَّ وجلَّ:﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[سورة الأحزاب: من الآية ٣٥](١)، فلم يعملِ الآخِر فيما عملَ فيه الأوّل استغناءً عنه». أي: إنّ معمولَ المعطوفِ قد حُذِفَ لِدَلالة معمولِ المعطوفِ عليه. ونجدُ المُبرِّدَ يُشيرُ - في المُقتَضَبِ - إلى مُراعاةِ سِياقِ الحال عندَ الحذفِ؛ إذ يقولُ:« ونظيرُ هذا الفعل الذي يُضمَر إذا علِمتَ أنَّ السّامعَ مُستغنٍ عن ذكرِهِ، نحوُ قولِكَ إذا رأيتَ رجلًا قد سدّدَ سهمًا فسمِعتَ صوتًا: «القرطاسَ واللهِ»، أي: أصابَ القرطاسَ»(٢). ويذكرُ ابنُ السّراج أنَّ العربَ «لا يحذفونَ شيئًا إلّا وفيما أبقوا دَليلٌ على ما ألقَوا»(٣). وبعدَ ذلكَ يأتي ابنُ جني ليعقدَ بابًا في الحذفِ بعنوانِ «بابٌ في شَجاعةِ العربيّة»(٤)، و «بابٌ في أنَّ المَحذوفَ إذا دلَّتِ الدَّلالةُ عليه كانَ في حُكمِ المَلفوظِ بِهِ»(٥) . وقد علَّقَ على المثالِ الّذي مرَّ في نَصِّ «المُبَرِّد» بقولِهِ:« فأصابَ الآنَ في حُكمِ الملفوظِ بهِ البتَةَ، وإنْ لم يوجدْ في اللَّفظ، غيرَ أنَّ دلالةَ الحالِ عليه نابتْ مَنابَ اللَّفظِ بِهِ»(٦).

وقد ترددّتْ عباراتُهم الّتي تدلُّ على أنَّ المحذوفَ لا بُدَّ له من دَليلٍ يَدلُّ عليه، وأصبحَ الحذفُ جزءًا من موضوعاتِ النّحوِ؛ فكثيرٌ من أبوابِ النّحوِ تُدرَسُ تحتَها ظاهرةُ الحَذفِ وجوبًا أو جوازًا، وفي بعضِ الكتب نجدُ الحَذفَ يُدرَسُ مُستقلًا كما في أمالي ابنِ الشّجريّ(٧). وفي زَمنٍ مُتأخِّرٍ جاءَ ابنُ هِشام بالمُغني الّذي وفّى الحَذفَ حقَّهُ من التّوضيحِ والتّفصيلِ؛(٨) وبذلكَ تكونُ ظاهرةُ الحذفِ قد أصبحَت لها شُرُوطٌ مُحدّدةٌ، وقَواعِدُ وضَوابِطُ مطّردةٌ، وأصبحتْ قوالبَ ثابتةً يُنظرُ فيها إلى جانبِ الصّنعةِ أكثرَ مِن جَانبِ المَعنى، وصَارَ الاهتمامُ بأغراضِ الحَذفِ الدّلاليّة من اهتماماتِ البَلاغيين، وهذا إنّما حَصَلَ بعدَ أنْ «استقلَّ ما عُرِفَ بعلمِ المَعاني، وهو علمُ معاني النَّحوِ، عن أصلِهِ وجوهرِ وجودِهِ، وهو النّحو، وأُلحِقَ أو التُحِقَ بعُلومِ البلاغةِ، وصارَ في مُقدِّمَةِ

(١) كتاب سيبويه: ٧٤/١.
(٢) المقتضب: ١٢٩/٤.
(٣) الأصول: ٢٥٤/٢.
(٤) الخصائص: ٣٦٢/٢.
(٥) الخصائص: ٢٨٥/١.
(٦) الخصائص: ٢٨٥/١-٢٨٦
(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٢٣/٢-١٥٢.
(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٧٨٦/١-٨٥٣.

مَباحثِها الّتي اشتملتْ عليه، وعلى عِلمِ البيانِ وعِلمِ البديعِ»(١).

والفَرقُ في التّعامُلِ مع الحذفِ بينَ النّحويينَ والبلاغيينَ أنّ النّحويينَ يَنصبُّ اهتمامُهم على التّقديرِ نفسِهِ، أمَّا البلاغيّونَ فالتّركيزُ يكونُ على الأغراضِ البلاغيَّةِ المُتحصّلةِ من الحذفِ؛ ولذا عابَ ابنُ هِشامٍ على النّحويينَ الّذين يقفونَ على ما هوَ من اهتماماتِ البلاغيينَ؛ إذ قالَ:« الحذفُ الّذي يَلزمُ النَّحويَ النَّظرَ فيه هو ما اقتضتْهُ الصّناعَةُ، وذلكَ بأنْ يَجدَ خبرًا بدونَ مبتدأٍ أو بالعكس أو شَرطًا بدونَ جزاءٍ أو بالعكسِ ... وأمَّا قولُهُم في نَحوِ ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾؛ إنَّ التقدير: والبرد... ففضُولٌ في فَنِّ النَّحوِ، وكذا قَولُهُم: يُحذَفُ الفاعِلُ لِعظمتَهَ وحَقارَةِ المَفعولِ أو بالعكس ... فإنَّه تَطفُّلٌ مِنهُم على صِنَاعَةِ البَيَانِ»(٢).

وقولُهُ هذا نَقرَأُ فيه دَعْوةً إلى التّجرُّدِ التّامِّ في القَواعد النّحويّةِ، وإلى الفَصلِ الكاملِ بينَ علومِ العربيَّةِ، ورُبَّما دعاهُ إلى ذلكَ الغَرَضُ التَّعليميُّ في الدّرسِ النَّحويِّ، وهذا بِعَكْسِ مَا يراهُ الدّرْسُ النَّحويُّ الحَديثُ الذَّي صَارَ يَدعو إلى إعادةِ عِلمِ المَعانِي إلى النَّحوِ الّذي استقلَّ عنهُ(٣).

المطلب الأوَّل: حذفُ الحرف

الحَرفُ - عندَ النّحويينَ - يُطلَقُ ويُرادُ به «الصوتُ» الّذي تَتَألّفُ منه بِنْيةُ الكلمةِ، ويُرادُ به – تركيبيًّا – أَحدُ أقسامِ الكلمةِ الّتي هيَ؛ الاسم، الفعل، الحرف. وهو – باعتبار هذا التقسيمِ - يؤدِّي وظيفةً نَحويّةً.

والكلامُ عليه في بَحثِنا هذا يَتناوَلُهُ في نوعِهِ الثّاني، وهو الّذي يَقعُ في سِياقٍ تَركِيبيٍّ، وهو إمَّا أنْ يكونَ جُزءًا مِن تركيبٍ لا يَستقيمُ بدونِهِ، أو لا يكونُ كذلكَ، بأنْ يكونَ التركيبُ مُستقيمًا بدونِهِ، إلّا أنَّ وُجودِهِ يَضيفُ مَعنًى دَلاليًّا، وعندَما يُذكَرُ الحذفُ في الحرفِ فإنَّما يُقصَدُ بِهِ النوعُ الأوَّلُ؛ فقد تَقضِي بَعضُ القواعدِ الّتي وضعُوها وُجودَ حَرْفٍ في تركيبٍ مُعيّنٍ، فإنْ لم يُذكرْ فيه اضطُرَّ لِتقديرِ مَحذوفٍ تَطّردُ عندَهُ القاعدَةُ، ومِمَّا عُدَّ مَحذُوفًا عندَ الفَرَّاءِ في مَعانيهِ الآتي:

1- **حذف لا**

في قولِهِ تعالى:﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[سورة النساء، من الآية ١٧٦]. ومثلِهِ في قولِهِ تعالى:﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[سورة المائدة، من الآية ١٩]. ذهبَ الفرَّاءُ

(١) نحو المعاني، للجواري: ١١.

(٢) مغني اللبيب: ٨٥٣/١، والنص القرآني من سورة النحل، من الآية: ٨١.

(٣) نحو المعاني: ٧.

إلى حذفِ الحرفِ «لا» في مثلِ هذا الكَلامِ؛ فقد قالَ: « معناه: ألّا تضلّوا»؛ فهو يَرى أنَّ «أن» ها هنا بمَعنى «لا»؛ ويَستَدِلُّ على ذلكَ بجوازِ استبدالِها بالحرفِ «لا»، مِثلمَا يَصحُّ استبدالَ أنْ بـ «لا»؛[١]، إذ قالَ في قولِهِ تعالى:﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لا يؤمنون به حتى يروا الْعَذَابَ الاليمَ ﴾[سورة الشعراء، الآيتان:٢٠١،٢٠٠]، قالَ:« إنْ تَصلُحُ في مَوضِعِ «لا»»[٢]. وقَالَ في مَوضعٍ آخرَ: «وقولُهُ:﴿ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ مَعناهُ: لا تَحبِطُ، وفيه الرّفعُ والجّزمُ، إذا وَضَعْتَ «لا» مَكانَ «أنْ»»[٣]. ونَراهُ في مَوضعٍ آخرَ يَذهَبُ إلى حذفِ «كي» مع «لا»؛ فقد قالَ:« وقولُهُ: ﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا﴾، معناه: كي لا تَقُولُوا: مَا جَاءَنا من بَشيرٍ، مِثلَما قالَ:﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾»[٤]. أي: كي لا تَضلّوا، وهو رَأيُ الكِسائيِّ[٥].

وذَهَبَ آخرونَ إلى ذَلكَ لَكنَّهم اختلفوا في تَقدِيرِ ما قبل «لا»، فبَعْضُهم قَدَّرَ «باء»، وبَعْضُهم «لاما» « وأُسقِطتْ «لا» من اللّفظِ، وهي مَطلُوبَةٌ في المَعنى، لدَلالةِ الكلام عليها»[٦]، وهوَ مَذْهَبُ الطّبريِّ. ويُلاحَظُ أنَّ تَقديرَ ما عدا «لا» هو تَقدِيرُ تَفسِيرٍ لا تَقدِيرُ إعرابٍ؛ لذا جَاءَ مُختلِفًا. أمَّا تَقدِيرُ «لا» فهو تَقدِيرٌ نَحويٌّ. وأمَّا البصريونَ فيرونَ عدمَ جَوازِ حَذْفِ «لا»، بل يَرونَ أنَّ المَحذوفَ اسمٌ مُضافٌ تَقْدِيرُهُ «كراهةً»، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه[٧]. وقد ذَكَرَ الزّمخشَريُّ تَقدِيرَ «كراهة» من بَابِ المَعنى لا مِنْ بَابِ التّقديرِ النَّحْويِّ[٨].

وهناكَ رَأيٌ آخرُ يَرى أنَّ المَعنى « يُبيّنُ اللّهُ لكمُ الضّلالةَ، أي: فإذا بَيَّنَ لكم الضّلالةَ اجتنبتمُوها»[٩]. وهذا الرّأيُ الأخيرُ ليسَ فيه تقديرُ لِمَحذوفٍ؛ فالمعنى فيه يُبيّن اللّهُ لكم الضّلالَةَ؛ حتّى تَجتنبُوها، إلّا أنّ المعنى الأخيرَ يَرفُضُهُ السّياقُ، فالنَّصُّ القُرآنيُّ ليسَ في صَدَدِ عَرْضِ الأمُورِ المُضِلّةِ أو المُحَرَّمَةِ، وإنّما هو في صَدَدِ بيانِ أَحْكامٍ شرعيَّةٍ تَخصُّ الإرثَ، وتأويلُ رَفعِ الضّلالةِ هو ما يُناسِبُ المَقامَ، فالقَرينَةُ قَرينةُ سِياقِ النَّصِّ الّتي تَستَدعِي مَحذوفًا حتّى يَتمَّ مَعنى النَّصِّ؛ إذ

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٧/١، .
(٢) معاني القرآن: ٢٢٣/١.
(٣) معاني القرآن: ٧٠/٣. والنص القرآني من سورة الحجرات، من الآية: ٢.
(٤) معاني القرآن: ٣٠٣/١.
(٥) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: ٢٤٣/٢.
(٦) تفسير الطبري: ٤٤٥/٩.
(٧) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٢٥٤/١ .
(٨) ينظر: الكشاف: ٥٩٩/١.
(٩) إعراب القرآن، للنحاس: ٢٥٤/١.

بِدونِهِ يَبْقَى النَّصُّ غَامِضًا بل مُتَناقِضًا.

ويُلاحَظُ أيضًا أنَّ تَقديرَ المَحذوفِ ها هنا ليسَ من بابِ الصّنعَةِ النَّحويَّةِ، فالمَعنى تامٌّ تَركيبيًّا مِنْ غَيرِ حذفٍ؛ إلّا أنّ قَبولَه هكذا مِنْ غيرِ تَقديرِ مَحذوفٍ يُؤدّي إلى خَللٍ في المَعنى؛ فجَاءَ التّقديرُ لِكي يَستقيمَ الكلامُ، والاختلافُ بينَ العُلماءِ ليسَ في الحَذفِ نفسِهِ بل في تَقديرِهِ، والاختلافُ في التّقديرِ نَابِعٌ مِنِ انتماءَاتِهِمُ الفكريَّةِ.

٢- حَذفُ «قد»

قَدَّرَ الفرَّاءُ حَذْفَ «قد» قَبْلَ الفِعلِ في بَعضِ الآياتِ، فمِنْ ذَلكَ في قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء، من الآية: ٩٠] وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [سورة النساء، من الآية ١١٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٧].

يُلاحَظُ أنَّ التّقديراتِ ها هنا جَاءتْ على ما ذَهَبَ إليه الجُمهُورُ من قَواعدَ؛ فالجُملةُ الحَاليَّةُ الماضيةُ يُشْتَرطُ فيها أنْ تَتَصَدَّرُ بـ «قد»، وهوَ مَذْهَبُ الجُمهُورِ، والحَالُ إنْ كانَ فِعلًا مَاضيًا مُثبتًا وجبَ أنْ تَتَصَدَّرَهُ «قد» ظَاهِرةً أو مُقدَّرةً[١]. وجُملةُ جَوابِ الشّرطِ إنْ كانتْ ماضيةً غيرَ جَامدةٍ وجبَ أنْ تَتَصدَّرَ بـ «قد»،[٢]. أمَّا تقديرُ مَحذوفٍ، فَيُفْهَمُ مِنهُ أنّ الفَرَّاءَ يَرى أنَّ جَوابَ لولا مَحْذوفٌ، و قَسَمٌ؛ وجَوابُ القَسَمَ إنْ كانَ مَاضيًا مُوجِبًا جاءَ باللّام معَ «قد»، وقد تُحذَفُ الفاءُ وتبقى «قد»، أو تُحذَفُ «قد» وتبقى الفاءُ، أو يُحذَفُ كلاهُما[٣]. وهذا التّقديرُ يَظهَرُ فيه الالتِزَامُ والتّقيّدُ بقَواعدِ الصَّنعَةِ النّحويّةِ؛ إذ يُلاحَظُ أنّ المَعنى تَامٌّ دُونَ الحَاجةِ إلى تَقديرِ مَحذُوفٍ.

٣- حذف «أنْ»

في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٨٣]، ذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أنَّ تقديرَ الكلامِ: أنْ لا تَعبُدوا؛ فيكونُ أَصلُ الفِعلِ مَنصوبًا بـ «أنْ»، إلّا أنّ النّاصِبَ حُذِفَ فارتفعَ الفعلُ[٤]. وللنحويينَ آراءٌ في ارتفاعِ الفِعلِ؛ فتَرْكِيبُهُ الظّاهِرِيُّ يَقتضِي أنْ يَكونَ مَجزومًا بـ«لا»

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٧٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٦١/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٤/١، و ٢٨٧، وشرح جمل الزجاجي: ٥٠٢/١

(٤) معاني القرآن: ٥٣/١.

النّاهية» بحَسَبِ القَواعدِ الثّابتَةِ والمُطّردةِ؛ وسيبويه يَرى أنّ «لا تعبدون» وَقَعتْ جوابًا للقسمِ(١)؛« لأنَّ أخذَ المِيثاقِ بمَنْزِلةِ القَسَم»(٢)، ويَرى الزّمَخشريُّ أنّ الكلامَ إنشائيٌّ جَاءَ بصِيغةِ الإخبارِ(٣).

وقد قَاسَ الفَرَّاءُ ذلكَ بأفعالٍ وَرَدَتْ في القُرآنِ تَغيّرَ حكمُها الإعرابيُّ بحذفِ الحَرفِ النّاصبِ «أن»؛ نَحوُ:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[سورة المدثر، الآية:٦]؛ إذ يَرى أنّ الفِعلَ «تستكثر» يَقْبَلُ «أنْ» فَلمّا حُذِفَت ارتفعَ الفِعلُ، ومِثلُهُ أَيضًا:﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [سورة الزمر]، والأصلُ: أنْ أعبدَ. حُذِفتْ «أنْ» فارتفعَ الفعلُ. واستندَ - لِتَعضِيدِ رأيِهِ - إلى قِراءةٍ ظَهرتْ فيها «أنْ»؛ وهي قِراءةُ أُبَيّ: «ولا تَمنُن أنْ تستكثر»، وقِراءةٍ أُخرى لَهُ حُذِفَتْ فيها نونُ «تعبدونَ» على الجزمِ، واتّخذَ من القِراءةِ الأخيرةِ دَليلًا على أنّ «لا تعبدون» ليستْ جوابًا لِلقَسَمِ؛ لأنّ الطّلَبَ لا يَصلُحُ لذلكَ، فلا يُقال: واللهِ قُم، أو: واللهِ لا تقُم(٤)، وهوَ في هذا يَرُدُّ على ما ذَهَبَ إليه سيبويه مِنْ أنّ «لا تعبدونَ» واقعةٌ في جَوابِ القَسَمِ.

ويَظهَرُ جليًّا أنّ تَقْدِيرَ هذه المَحذوفاتِ، أو اختلافَ تقدِيرِها هو التّقيُّدُ بعدمِ مُخالفةِ قاعدةٍ نَحويّةٍ ثابتَةٍ ومُطّردةٍ، يُسْتَثْنَى مِنْ ذلكَ رأيُ الزَمَخْشَريِّ الّذي ظَهرَتْ فيه مُراعاتُهُ الجّانب الدّلاليّ.

4- حَذْفُ حَرْفِ الجرِّ

يَقعُ حَذْفُ الجَرِّ في الأسماءِ المَنصُوبَةِ بنَزعِ الخَافِضِ؛ مِنْ ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ الفَرَّاءُ فِي قَولِهِ تَعالى:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[سورة الأعراف: من الآية ١٥٥] مِنْ أنَّ «قومه» نُصِبَتْ بِحَذفِ حَرفِ الجَرِّ «مِن»؛ فأصلُ الكلامِ «من قومِهِ»؛ وقد فَسّرَ ذلكَ بأنَّ المَعنى في الآيةِ مَعنى التّفضيلِ الّذي يُمكنُ أنْ تأتيَ مَعَهُ «من» أو لا تأْتِي؛ فَيُقَالُ: هؤلاءِ خيرُ القومِ، وخيرٌ منَ القومِ. فالإضافةُ وعَدَمُها لم تُغيِّرْ في المَعنى، وإذا جاز ذلكَ جازَ القولُ: اخترتُكم رَجُلًا، واخترتُ مِنْكُم رَجُلًا، والكلامُ فيهِ مَا فيهِ مِنَ التّكلُّفِ، والابتعادِ عنِ التّركيبِ الأصليّ. فالفَرَّاءُ قاسَ تركيبَهُ على تركيبٍ بَعيدٍ منه، والنّحويّونَ مُتّفِقُونَ على نَصْبِ «قومه» بنزعِ الخافِضِ، ويرى سيبويه أنَّ الفعلَ «اختار» مِنَ الأفعالِ الّتي يَجوزُ فيها التّعدّي والاقتصار. وممَّا جاءَ مَحمولًا على نَزْعِ الخافضِ قولُهُ تعالى:﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ

(١) كتاب سيبويه: ١٠٦/٣.
(٢) معني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١٦٢/١.
(٣) الكشاف: ١٥٩/١.
(٤) معاني القرآن: ٥٣/١.

الْمُسْتَقِيمَ﴾[الأعراف: من الآية ١٦]، فـ «صراطَك» نُصِبتْ عندَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، والتقدير: على صراطِهم أو في صراطِهم. وأَغلبُ النّحويين على هذا التقديرِ(١)، وبعضُهم عدَّهُ ظرفًا(٢).

أَقولُ: هذا التَّقديرُ أيضًا مِمَّا تَفرِضُهُ الصّنعَةُ الّتي تَقتَضي هاهنا بأنْ يكونَ الفعلُ مُتعدِّيًا بحرفِ الجّرّ، ولكي يَستقيمَ التّركِيبُ المُنزَاحُ عن الأصلِ المُطّردِ يُقدَّرُ لَهُ مَحذوفٌ يَلحَقُهُ بذلكَ الأَصلِ. وأقولُ: إنّ المَعنى أيضًا يَلزَمُ هذا التَّقدِيرَ، ففي الأولَى وَقَعَ اختيارُ النَّبيِّ موسى «عليه السَّلامُ» على جُزءٍ مِنَ القومِ واقعًا، والدَّليلُ قولُهُ تعالى «سبعينَ»، فلو كانَ الاختيارُ لَهم جَميعًا لم يكنْ هناك مِنْ ضَرُورَةِ ذِكرِ العَدَدِ «سبعين» فَدَلَّ ذلكَ على البعضيّةِ، فَضْلًا عن أنّ السّياقَ القُرآنيّ يَكشِفُ أنّ قَومَ موسى «عليه السّلام» كانوا أكثرَ مِن «سبعين»، ورُبَّما يكونُ سببُ الحذفِ هو أنَّ مَنْ يُمثِّلُ النَّبيَّ موسى «عليه السَّلام»، ويَصحُّ أنْ يتَّصِفَ بِصِفَةِ النّسبَةِ لَه على وَجهِ الحقيقةِ هم هؤلاءِ السبعونَ فقط؛ فهؤلاء قَوْمُهُ الحقيقيُّونَ في المَقاييسِ الإلهيَّةِ؛ إذ المِعيارُ القُرآنيّ في الانتماءِ هوَ الإيمانُ؛ كما يتَّضحُ ذلكَ مِنْ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[سورة الحجرات: من الآية ١٠]، وقولُهُ تعالى في ابنِ النَّبيِّ نُوحٍ «عليه السَّلام»: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[سورة هود، من الآية ٤٦]. والآيةُ الثّانيةُ يَفْرِضُ معناها كذلكَ وجودُ حَذْفٍ؛ بِقرينَةٍ عَقْليّةٍ؛ وهي أنَّ القُعودَ لا يَحصَلُ إلّا في مَكانٍ «ظرف»، والتَّركيبُ المَذكُورُ قد جُرِّدَ ممَّا يَدُلُّ على هذهِ الظَّرفيَّةِ مِنْ ألفاظٍ تُبَيِّنُ هذا المَعنى الّذي يُفيدُ القُعُودَ مِنْ مِثلِ «في» أو «على» الّتي ذَكَرَها الفَرَّاءُ. وأمَّا حَذْفُها فقد يَكونُ دَلالةً على شُمُولِهِ الطّريقَ كلَّهُ؛ لأنَّ طَريقَ اللّهِ واحدٌ، فالقُعُودُ فيه يَعُمُّهُ كلُّهُ؛ والوُصُولُ إلى اللّهِ إمَّا أنْ يَتمَّ عن هذا الطّريقِ أو لا يَتمَّ. إلّا أنَّ ما يَتَّضِحُ مِنْ تَقدِيرِ الفَرَّاءِ وغيرِهِ هو مُراعَاتِهِمْ جَانبَ الصَّنعَةِ. ويُمكِنُ أنْ يُسوَّغَ لَهم بِأنَّهم يَبْحَثُونَ في التَّراكِيبِ الّتي تَكونُ مُتَطَابِقَةً معَ الاستعمالِ الطَّبيعِيّ لِلسانِ العربيّ؛ فهُم ينظرونَ في التَّراكيبِ السَّائدَةِ والأَساليبِ الشَّائعَةِ المَأخُوذَةِ مِنْ الاستقراءِ الواسِعِ، فإنْ خَالَفَ مِنْ ذلكَ شَيءٌ رَدُّوهُ إلى الأَصْلِ.

المطلب الثاني: حَذْفُ الفِعْلِ

يُعَدُّ العَامِلُ مِنْ أَهمِّ الأُسُسِ الّتي بَنى عليها النَّحويونَ قواعدَهم، فهُم يَرونَ أنَّ لكلِّ أثرٍ إعرابيّ عاملًا يُحدثُهُ؛ فإنْ ظَهَرَ أَثرٌ إعرابيٌّ ولم يَظْهرِ العَامِلُ في اللّفظِ قُدِّرَ لَه عاملٌ مَحذوفٌ؛ وقد يَتكلَّفونَ

(١) ينظر مثلًا: إعراب القرآن: ٤٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٨٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٥٩/١، وتفسير الرازي: ٢١٢/١٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: ٥٥٩/١.

تَكَلُّفًا في تَقديرِهِ حتّى يَستَقيمَ الكلامُ مع قواعدِهم، وإنْ أَدّى ذلكَ إلى تَشْويهِ المَعنى، وفي مَواطنَ يكونُ تقديرُهُ مُتناسبًا يَستدعيه المعنى بقرينةٍ مِنَ القرائنِ، فيجتمعُ السّياقُ معَ الصَّنعةِ في الوُصولِ إلى المَحذوفِ؛ أمَّا الأوَّلُ فتكونُ الصَّنعةُ هي الغَالِبَةَ؛ لذا نجدُ أنَّ هذا النَّوعَ يَضطَرِبُ فيه النَّحويُّونَ ويَختلِفونَ اختلافًا كثيرًا في تقديرِهِ؛ إذ ليسَ في السَّياقِ ما يَدلُّ عليه دَلالَةً واضِحةً تَحِدُّ مِنْ تَوسُّعِ احتمالاتِهِ، وإنْ كانَ تقديرُهم لَهُ مُشتقًّا من المَعنى العامِّ، أو إنّهم يُقدّرون ألفاظًا مُحدَّدَةً مِن نَحْوِ اسمِ الإشارةِ أو الضّميرِ. أمَّا النَّوعُ الآخَرُ فغَالبًا ما يَكونُ التّقديرُ مُتّفَقًا عليه، وليسَ فيهِ كثيرُ اختلافٍ؛ لأنَّ في السّياقِ مَا يُقَلِّصُ مِنْ تَعدُّدِ الاحتمَالاتِ. وممّا قُدِّرَ لهُ مَحذوفٌ ممَّا جَاءَ مَنْصُوبًا قولُهُ تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[سورة البقرة، من الآية ٢١٩]، إذ يرى الفَرَّاءُ أنَّ وجهَ الكلامِ في «العفوِ» هو النَّصبُ، كأنَّه يُريدُ: قلْ يُنفِقونَ العفوَ. وفي قَولِهِ تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[سورة النحل، من الآية ٣٠]؛ فـ «خيرًا» مَنصوبٌ بفِعلٍ مَحذُوفٍ تَقديرُهُ «أنزل»(١).

وهذا التَّقديرُ قد أخذَ الفَرَّاءُ لَفْظَهُ مِنَ السِّياقِ؛ إذ تُوجدُ قرينةٌ لَفظيَّةٌ في النَّصِّ تَدُلُّ عليه، فضلًا عن أنَّه مِن مُقْتَضياتِ الصَّنعَةِ في العَامِلِ؛ لذا نَجِدُ النَّحويينَ لم يَختلفوا في تقديرِهِ(٢). ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[سورة النساء: من الآية ٣]، فقد ذهبَ الفَرَّاءُ إلى تقديرِ «فأنكحوا» ناصبًا لِـ «واحدةً»(٣)، وهذا الفِعلُ قد أَخَذَهُ أيضًا مِنَ اللَّفظِ المَذكُورِ في السِّياق، لذا نَجِدُ التَّقديرَ نَفْسَهُ عندَ غيرِهِ من العُلماءِ(٤)، وما ذلكَ إلا لأنَّ النَّصَّ يَطلِبُهُ ويَدُلُّ عليه.

ومِنْ ذلكَ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾[سورة الأعراف، من الآية ٦٥] وما أشبَهَها، فالنَّاصِبُ لـ«أخاهم» فعلٌ تقديرُهُ أرسلْنا(٥). ونَجدُ التَّقديرَ هنا وإنْ كانَ من أثرِ الصَّنعةِ، إلّا أنَّ السّياقَ العَامَّ للنّصِّ يَقبلُهُ؛ فالآياتُ في صَدَدِ بيانِ إرسالِ الرُّسلِ إلى أقوامِهم، فضلًا عن أنّ المعنى لا يستقيمُ دونَ تقديرِهِ؛ فلو فرضنا عدمَ وجودِ مَحذُوفٍ لم تُعطِ الجملةُ معنىً صحيحًا مقبولًا إنْ تَصورناها مُجرَّدةً من سياقٍ وردتْ فيه؛ إذ إنَّ حرفَ الجرِّ «إلى» مع مجرورِهِ لا يُركِّبُ معنًى صحيحًا مع المَنصوبِ

(١) معاني القرآن: ٣٩/١، ١٤١.

(٢) ينظر مثلا: كتاب سيبويه: ٤١٧/٢، والأصول في النحو: ٢٦٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٩٤/٢، و١٧٦/١، ومغني اللبيب: ٣٩٦، و٧٨٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٥٥/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن:٢٤٤/١، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٩٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٨٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٠/٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٨٣/١.

دونَ تصوّرِ الفعلِ المُقدَّرِ. ولو قِيلَ مثلًا: «إلى العراقِ قائدَهم فلانًا» مُطلقةً لم يَدُلّ ذلكَ على معنى، ولو قِيلَتْ في سِياقٍ مُعيَّنٍ لأعطتْ معنًى يُحدّدُهُ السّياقُ الّذي قِيلَتْ فيه. وبذلكَ يُوجِبُ السِّياقُ أنْ يُقدَّرَ مَحذوفٌ في مثلَ هذهِ الآياتِ يُهتدَى إليهِ مِنَ المَعنَى العَامِّ والقرائنِ المُحيطةِ بِه. يقولُ ابنُ هِشامٍ في تقديرِ المَحذوفِ في مثلِ هذهِ الآياتِ:« لم يَتَقَدَّمْ ذِكْرُ الإرسالِ ولكنْ ذِكر النّبيّ والمرسل إليهم يَدُلُّ على ذلكَ»(١)؛ لذلكَ نرى أنَّ النّحويين يكادونَ يتّفِقونَ على تَقديرِهِ.

وهناكَ آياتٌ تَقْرُبُ ممّا سَبَقَ ذِكرُهُ؛ نَحْوُ قولُهُ تعالى:﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٣٥]، بنصبِ «ملّة» بفعلٍ مُقدَّرٍ(٢). وإنَّما قُلتُ تَقْرُبُ؛ لأنَّ السِّياقَ وإنْ كانَ يستدعِي تقديرَ مَحذوفٍ إلّا أنّنا لا نَلمَحُ قرينةً واضحةً لفظيّةً أو حاليَّةً تَدُلُّ عليه، فيكونُ التَّقديرُ رَهينَ فِكْرِ العَالِمِ وفَهمِهِ للنَّصِّ، وما يَراهُ مُناسبًا، وقد قَدَّرَ الفَرَّاءُ «نتبعُ ملة» أو «نكونُ»(٣).

وعدمُ وجودِ قرينةٍ تَهدي إلى المحذوف مُفْضٍ إلى الاختلافِ في التَّقديرِ فمنهم مَنْ قدَّرَ تقديرَ الفَرَّاءِ، ومنهم مَنْ قالَ بتقديرِ «الزموا» على الإغراءِ، أو «اتبعوا « على فَرْضِ توجيهِ الكلامِ إلى الكفَّارِ(٤). ومعَ اختلافِ التَّقديراتِ إلَّا أنّها تَحمِلُ معنى الاتباعِ والاقتداءِ المَفهومِ من السّياقِ العَامِّ. وهذا الاختلافُ في المُقدَّرِ يَدُلُّ على أنَّ الاهتمامَ لم يكنْ مُنْصبًّا على تَوجيهِ النَّصِّ وفقًا لقواعدِهم المُطَّرَدةِ فحسبْ بل كانوا يَضَعُونَ نَصْبَ أَعينِهِم أنْ تتَّفِقَ الدَّلالةُ الّتي يَحتَمِلُها النَّصُّ معَ القواعدِ ما أمكنَهم.

ومن ذلكَ نَصْبُ «الطّير» من قَولِهِ تعالى:﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[سورة سبأ، من الآية: ١٠]؛ إمّا على حذفِ فعلٍ تقديرُهُ «سخّرنا» أو على حذفِ «يا أيُّها»؛ لأنّ المُعرَّفَ بـ «ال» لا يَصحُّ أنْ يُنادَى مُباشرةً، فلمّا حُذِفَتْ «يا» معَ «أي» المُوصلةِ للمُنادى المُقترنِ بـ «ال» رجعَ الحُكمُ الأصليّ للمُنادى؛ وهو النَّصبُ(٥). والتّوجيهُ الثاني للنَّصبِ نراهُ عندَ الخليلِ وسيبويه من قبلُ(٦). وقد ذكرَ لَهُ النَّحويُّونَ وجوهًا أُخرى؛ مِنها: أنَّه معطوفٌ على المحلِّ من المُنادى «جبال»؛ لأنَّ أصلَ المُنادى

(١) مغني اللبيب: ٥٧٠.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٢٣/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٨٢/١.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦٤٦/١، وروح المعاني: ٣٩٥/١.
(٥) معاني القرآن: ١٢١/١.
(٦) كتاب سيبويه: ١٨٧/٢.

النَّصبُ، ومنها أنَّه منصوبٌ على المعيَّةِ[١].

ممَّا يُلاحظُ – فيما تَقدَّمَ - أنَّ الفَرَّاءَ في تقديرِهِ لم يَكنْ مُعتنيًا بالمعنى بِقَدرِ ما كان حريصًا على الجانب الشّكليّ. وثَمَّةَ ما يدعوني إلى التساؤلُ هاهنا: ما المعنى المُتحصَّلُ من تقديرِ «يا أيُّها»؟

نعم، يَصحُّ هذا التقديرُ لو لم يتمّ المعنَى قبلَ المُنادى الثّاني؛ وهو ما يُلاحَظُ في المثالِ الّذي ذَكَرَهُ الخليلُ: يا زيدُ والنضرَ، عندَ مَنْ نَصَبَ، ولا يَصحُّ أنْ تَحمِلَ الآيةَ على هذا؛ لأنّ المعنى قبلَ المُنادى لم يتمَّ في المثالِ على عَكسِ الآيةِ؛ والرّكّةُ واضحةٌ في كلٍّ مِنَ المعنى والتَّركيبِ إنْ عُطِفَ مُنادىً على آخرَ بعدَ تمامِ معنى الأَوّل، وإليكَ هذا المثالَ الّذي يُثبِتُ ذلكَ: يا طالبُ سِرْ معي والمُعلِّم. على افتراضِ أنّ «الرجل» منادىً! ويُقالُ مثلُ ذلكَ على تقديرِ الفعلِ «سخرنا»، فمنْ أينَ جيءَ بهذا التّقديرِ وليسَ ثَمَّةَ قرينة في السّياق تدلُّ عليه؟

لو تَأَمّلْنا قَليلًا في الآيَةِ لَرأينا أنّ نواةَ المَعنَى ومَرْكزَهُ هو أَمرُ الجِبالِ بالتَّأويبِ معَ النّبيّ، وليسَ النّداء بما هو نداءٌ، فلو قُدِّرَ حرفُ نِداءٍ مُحذوفٍ لأَصبَحَ الاهتمامُ بالنّداءِ نفسِهِ، وهذا فيهِ مِنَ البُعدِ ما هو بادٍ. أمَّا تَقديرُ الفعلِ «سَخّرنا» فهو يُبعِدُ كونَ «الطير» داخلةً في الأَمرِ بالتَّأويبِ، وإبعادِ هذا المَعنى يُخالِفُ الظّاهرَ مِنَ النَّصِّ، لا سيَّما أنّنا نَجدُ سِياقَ آيةٍ أُخرى تُؤَكّدُ دُخولَ الطّيرِ معَ الجِبالِ في هذا المَعنَى، وذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾[سورة الأنبياء، من الآية ٧٩]. أمَّا مَجيءُ «الطّيرِ» بَعدَ «الجبالِ» بعدَ الفصلِ بينَهما بالفعلِ، فقدْ تكونُ العلّةُ في ذلكَ هو أنَّ الجَمَادَ أكثرُ استبعادًا مِنَ الطَّيرِ في كونِها مُسبِّحَةً عندَ العَقلِ البَشريّ فأرادَ القُرآنُ أنْ يَبعدَ الشّكَّ بتأكيدِ إثباتِهِ للجبالِ، وذلكَ يَجعلُني أرى أنَّ توجيهَ النّصبِ على المَعيّةِ أَوْلى؛ لِمَا سَبَقَ تِبيانُهُ، هذا أوّلًا، وثانيًا: بلحاظِ السّياقيْنِ؛ القوليّ والحاليّ يقودُنا الإيمانُ إلى القولِ بأنَّ المُتكلِّم قَاصِدٌ معنى يَبْطِلُهُ تَقديرُ المَحذوفِ فيما لو قُدِّرَ، مِمَّا يَجْعَلُ تَرْكَ الحَذفِ أَوْلَى.

المطلب الثالث: حَذْفُ الاسمِ

١. حَذْفُ المُبْتَدأِ أوِ الخَبَرِ

أ- بعدَ القَولِ

إنَّ المُسندَ - عند النّحويين بِدءًا من سيبويه - يَقتضِي مُسندًا إليه ويَطلبُهُ، فإنْ لم يُعثرْ على أحدِهما في الكلام فإنَّه يُقدَّرُ؛ واختلافُ البصريينَ والكوفيينَ في مَسألةِ العاملِ في المُبتدأ؛ بينَ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٣/٤.

«الابتداء» والخَبرِ مَعلومةٌ؛ لذا نَجِدُ الفَرَّاءَ يذكرُ - مثلًا - أنّ هذا الخَبَرَ مرفوعٌ بـ «كذا» إشارةً إلى المُبتدأ. أمَّا الخَبَرَ فالعَاملُ فيه هو المُبتدأُ عندَ الفريقيْنِ. ومَسألةُ العَاملِ عندَ الكوفيينَ تُوجِبُ أَيضًا وجودَ مُبتدأٍ _ وهو أحدُ ركني الإسناد _ في الكَلامِ؛ لأنَّ عدمَ وجودِهِ يُؤدّي إلى خلوِ الخَبرِ من عاملٍ يَعملُ فيه. وإنّما قَيّدْتُ ذلكَ بالكوفيينَ؛ لأنَّ العاملَ عندَ البصريينَ في المُبتدأ لا يُوجبُ ذلكَ؛ لأنَّهُ معنويٌّ لا لفظيّ كما هو عندَ الكوفيينَ، وأغلبُ ما سنورِدُهُ من حَذفٍ ها هنا عندَ الفَرَّاءِ رَاجعٌ إلى ما ذُكِرَ؛ فإنْ وُجِدَ لفظٌ مرفوعٌ لوحدِهِ قَدَّرَ له مبتدأً أو خبرًا بحسب ما يُفهَمُ من السّياقِ، وقد يكونُ التقديرانِ مُتساويينِ؛ مِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى:﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [سورة الذاريات، الآية٢٥] والتَّقديرُ: «نحنُ سلامٌ»(١)، وقولُهُ تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ [سورة النساء، من الآية٨١]، والتَّقديرُ: «منَّا طاعةٌ»، أو «أمرُك طاعةٌ»(٢)، وقولُهُ تعالى:﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [سورة البقرة، من الآية ٥٨]، والتَّقديرُ: «هي حطّة»، وقولُهُ تعالى:﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾[سورة الكهف، من الآية٢٢] والتَّقديرُ: «هم ثلاثة»،(٣) وقولُه تعالى:﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٥٤]، والتَّقديرُ: «هم أمواتٌ»(٤).

فقد ذَكَرَ الفَرَّاءُ تَعليلاتٍ لِمَجيءِ عَددٍ مِنَ الآياتِ المُتقدِّمةِ مَنْصوبَةً في تَراكِيبَ مُتشابهَةٍ، فعِبارةُ: «قالَ سلام» قد سُبِقَتْ بعبارةِ «قالوا سلامًا»، وفَرّقَ بينَهما تَفْرِيقًا إعرابيًّا؛ فذكرَ أنَّ حالةَ النَّصبِ بسببِ إيقاعِ فعلِ القولِ عليه، فهيَ بمثابَةِ «قلتُ كلامًا». أمَّا في الرَّفعِ فلم يُوقِعْ عليه الفِعلُ فيكونُ مرفوعًا بتقديرِ مُضمَرٍ، وذكرَ أنَّ الاثنين يجوزُ فيهما النَّصبُ أو الرّفعُ؛(٥) وبهذهِ الإجازةِ يكونُ قد أَهملَ السِّياقَ؛ فكلُّها احتمالاتٌ مُمْكنةُ التّعاقُبِ على النَّصِّ. وفي قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ ﴾، لم يُجزِ النَّصبَ في «الأموات؛ وعلَّلَ ذلكَ بأنَّ المرفوعَ ليس بمعنى قولٍ، بل هو شَيءٌ مُباينٌ؛ أمّا إنْ كانَ هو القولُ فجَائزٌ، كما تَقُولُ: قلتَ خيرًا؛ بمعنى: قلتَ كلامًا حسنًا،(٦) وعلى هذا حَمَلَ أَغلبَ ما وَردَ مرفوعًا بَعدَ القَولِ.

---

(١) معاني القرآن: ١/٤٠.
(٢) معاني القرآن: ١/٢٧٨.
(٣) معاني القرآن: ١/٣٨.
(٤) معاني القرآن: ١/٩٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٠.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٨.

يتَّضحُ من الأمثلةِ الّتي سِيقتْ أنّها مَحكومةٌ بقواعدَ الصَّنعةِ من حيثُ مراعاةُ العاملِ، وأنَّ المبتدأ لا بدّ لَه من خبرٍ، وتقديراتُ النَّحويينَ والمُفسرينَ لا تختلفُ ولا تبتعدُ كثيرًا عمّا ذكره الفَرَّاءُ[١]، فهي لا تَخرُجُ عن تَقديرِ ضَميرِ رفعٍ مُنفصلٍ؛ وهي بمثابةِ ألفاظٍ جاهزةٍ يرجِعونَ إليها عندَ الحَاجةِ إلى التّقديرِ إنْ لم يَسعفْهُمُ السِّياقُ، وهي لا تكشفُ – في الغالب- عن دَلالةٍ، ولا تَزيلُ غُموضًا بمِقدارِ ما هي التزامٌ منهم بالقُيودِ الّتي وضعوها والقَواعدِ الّتي رَسمُوها.

إلا أنَّنَا قد نَلمَحُ مُراعاةً للسّياقِ في تَقديرِ المَحذوفِ، مِنْ ذلكَ في قولُهُ تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾، إنَّ « العربَ لا تقُولُهُ إلّا رَفْعًا؛ وذلكَ أنَ القومَ يُؤمَرُون بالأمرِ يكرهُونه فيقُولُ أحدُهم: سمع وطاعة»[٢]، و« معناهُ: منَّا السّمعُ والطّاعةُ، فجرى الكلامُ على الرَّفعِ»[٣]. وهذه الكلمةُ تَدلُّ على الامتثال عندَما ينطِقونَ بها[٤]، وهو يَدلُّ أَيضًا على أنّ الرَّفعَ جارٍ مَجرى الحكايةِ، فَنَقَلَهُ القُرآنُ مرفوعًا على حالِهِ الّتي كانَ عليها عندَما تلفّظوا بِهِ، ويَظهرُ في هذا التَّقديرِ مُراعاة سياق الحال الّذي قِيلَ فيه الكلام، وذَكَرَ الفَرَّاءُ أنَّ الرَّفعَ هُنا إنَّما قَدَّرَ له تقديرًا مُختلفًا عن مُشابهِهِ؛ لأنَّه جاءَ «على غيرِ هذا المَذهَبِ؛ وذلكَ أنَّ العربَ كانَ يُقالُ لهم: لا بدَّ لكم منَ الغزو في الشّتاء والصّيف، فيقولونَ: سمعٌ وطاعةٌ، معناه: مِنَّا السَّمعُ والطّاعَةُ، فجرى الكلامُ على الرَّفعِ»[٥]؛ فمراعاةُ سياقِ الحالِ - وهو سببُ نزولِها - قد أثَّرَ في اختلافِ التَّقديرِ. وفي قولِهِ تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة النحل، الآية٢٤]، عقدَ الفَرَّاءُ مُوازنةً بينَها وبينَ آيةٍ مُشابهةٍ لها، قد وقفنَا عليها، وهي قولُهُ تعالى:﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ﴾[سورة النحل، الآية ٣٠]، وذَهَبَ إلى أنَّ سببَ الاختلاف هو أنَّ في الأولى قولَ أهلِ الجّحدِ، فهم مُنكرون لِمَا أنزلَ اللهُ من الحقِّ، فلم يكنِ الفعلُ قد وقعَ على المرفوعِ، أمَّا الثّانيةُ فهو قولُ مَنْ آمنَ باللهِ ومَا أنزلَ؛ فَوَقَعَ الفعلُ على المنْصوبِ، بمعنى أنْ جعلَهُ منصوبًا في الأُولى يُؤدّي اعترافَهم بما أنزلَ اللهُ فَعَدَلَ إلى الرَّفعِ[٦]، ولذا نَجِدُ الفَرَّاءَ يُجوِّزُ في الثَّانية الرَّفعِ؛ لأنّ ذلكَ لا يُوقعُنا في إشكالٍ، ولكنَّهُ لم يُشرِ إلى جَوازِ النَّصبِ في الأولى؛ هَربًا من المَحذورِ وهوَ وقوعُ معنى مُخالِفٍ للمَعنى المُرادِ منَ الآيةِ، فأهلُ

(١) ينظر: المقتضب: ٧٩/٤، ومعاني القرآن: ١٦٣/١، وإعراب القرآن: ٢٩٢/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٦٩/١.
(٢) معاني القرآن: ٣٩/١.
(٣) معاني القرآن: ٩٣/١.
(٤) التحرير والتنوير: ٣٥/٥.
(٥) معاني القرآن: ٩٣/١.
(٦) معاني القرآن: ٣٩/١.

الجّحدِ « قالوا لم ينزلْ شيئًا، وإنّما هذا أساطيرُ الأوّلين»[١]؛ فهم لم يُؤمنوا بالحُكمِ أصلًا؛ وقد كانَ الفَرَّاءُ – فيما نرى - دَقيقًا في التّقدير؛ إذ لو قَدَّرَ المحذوف من المَذكُورِ في السِّياقِ لأَدى ذلكَ إلى الاعترافِ بالحُكم؛ وهو كونُ اللهِ هو المُنزِّل، ويترتّبُ على ذلك اعترافُهم بالله مهما كانَ ما ذكروا من أمُورٍ أنزلَها.

وذَهَبَ سيبويه إلى أنَّ الرَّفعَ في مثلِ هذا التركيبِ هو فيما لو جُعلتْ ما وذا اسمًا واحدًا، فلم يَقعِ الجَوابُ على الفعلِ، واستشهدَ بهذه الآية سَاكتًا عن السِّياقِ[٢]. وقَدَّرَ الزَّجاجُ اسمًا موصولًا يكونُ مُبتدأ صلتهُ الفعلُ المذكور (أنزل) وأساطيرُ خبرُهُ[٣]. وهذا التَّقديرِ ينتهي إلى المعنى الّذي تجنّبَهُ الفَرَّاءُ حينَ لم يذكرْ جوازَ النصبِ؛ فهما في التّقديرين- فيما لو قُدِّرَ النَّصبُ - يلتقيانِ؛ وهذا يعني أنَّ الزّجاجَ لم يراعِ دلالةَ السّياقِ أيضًا. ومنهم مَن لَمَحَ هذا التّناقضَ فَحَلّهُ بقَصْدِ المُجيبينَ الهَزءَ والسّخريّةَ وليسَ على الحقيقةِ[٤].

ب- في جوابِ الشّرط المُقترنِ بالفاء

أوجبَ النَّحويّونَ اقترانَ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ في عددٍ من الحالاتِ؛ منها أن يأتيَ جملةً اسميةً؛ وممّا جاءَ من الآيات وقد حُذِفَ فيها أحدُ طَرَفَي الجُملةِ الاسميَّةِ قولُهُ تعالى:﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ ﴾[سورة النساء، من الآية ٩٢]، والتّقديرُ: «فعليه تحرير رقبة»، وقولُهُ تعالى:﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٩٦]، وقولُهُ تعالى:﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٩٦]، والمعنى: فعليه صيامُ ثلاثة أيام، وعليه فِدْيَةٌ، وقوله تعالى:﴿ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٧٨]، وقوله تعالى:﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾[المائدة: من الآية ٩٦]، وقولُهُ تعالى:﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۗ ﴾ [سورة البقرة، من الآية ٢٢٩]. هذه الآياتُ المُتقدِّماتُ كلُّهن على تقديرِ « فعليه»[٥].

وبَيَّنَ الفَرَّاءُ أنَّ المُرادَ منها الأمرُ ظاهرًا، وقد أُختيرَ الرَّفعُ مع إمكانيةِ مجيئها منصوبةً على المصدرِ؛ لأنَّها تدُلُّ على أمرٍ عامٍّ وليسَ على أمرٍ مُحدّدٍ مُعيَّنٍ، فإنْ لم يكنْ الأمرُ دائمًا أُختيرَ

(١) معاني القرآن: ٣٩/١.
(٢) كتاب سيبويه: ٤١٨/٢-٤١٩.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٩٤/٣.
(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢٤٩/٢، وتفسير الكشاف: ٦٠١/٢ .
(٥) ينظر: معاني القرآن: ١٠٩/١، ٢٨٢، ٤٦١.

النَّصبُ، نَحْوُ قولُهُ تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[سورة محمد، من الآية٤][(١)]، وقولُهُ تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾[سورة البقرة، من الآية ٢٣٩]. قالَ الفَرَّاءُ: « نُصِبَ لأنَّه شيءٌ ليسَ بدائمٍ، ولا يَصلُحُ فيه هو»[(٢)]. وإنَّنا نلحظُ في قولِهِ هذا التفاتًا إلى أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تدُلُّ على الثّباتِ والفعليَّةَ تدُلُّ على التّغييرِ والتّجدُّد، وبذلك يكونُ قد رَبَطَ بينَ الحُكمِ النَّحويِّ وبينَ السِّياقِ الّذي تدُلُّ عليه الجُمْلةُ بنوعِيها.

ويَرى الرَّازيُّ أنَّ النّصبَ يدلُّ على مُجرَّدِ الفِعلِ أمَّا الرَّفعُ فيدُلُّ على الثَّباتِ[(٣)]، فالحُكمُ الإعرابيّ هو ما استدلّ بِهِ على اختيارِ أحدِ الوَجهيْنِ الجَّائزيْنِ وبذلكَ يكونُ تَعيينُ أحدِهما طبقًا لِمَا يُرادُ مِنَ السِّياقِ. ومنَ الجّديرِ بالذّكرِ أنَّ حذفَ أحدِ رُكني الجُملةِ الاسميَّةِ يَكثُرُ في القرآن الكريم بعدَ فاءِ الجّزاءِ وبعدَ القولِ. وقد ذَهَبَ المُبرِّدُ إلى أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾[سورة الذاريات، من الآية:٥٢]، وقولَهُ تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾[سورة الطور، من الآية: ٣٠]، وقولَه تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ ﴾[سورة القمر، من الآية:٩]، رُفِعَ على الحكاية؛ إذ قالَ: « فهذا كلُّهُ على الحِكايةِ، والابتداءِ «هو»، ولكنَّهَا مَحْذوفَةٌ في القُرآنِ لِعلمِ المُخاطَبِ»[(٤)]، أو« لِدَلالةِ الخِطابِ عليه»[(٥)]، وصارَ الحَذفُ في هذهِ التَّراكيبِ مِنَ الأمورِ الشّائعةِ والمَعروفةِ كَثرتُها في القُرآنِ عندَ النَّحويينَ.

ج- الحَذفُ في غيرِ ذلكَ

تقدَّمَ أنَّ النَّحويينَ ذَكَروا أنَّ المُسندَ والمُسندَ إليه لا يُمكنُ أنْ يستغني أحدُهما عن الآخرِ، ووضعوا شُروطًا للمبتدأِ؛ منها أنْ لا يكونَ نكرةً؛ فإذا حُذِفَ أحدُهما وكانَ المَذكورُ نَكِرَةً قدّروا له مبتدأً من أحدِ المعارفِ؛ ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾ [سورة النور، من الآية: ١]، وقولُهُ تعالى: ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[سورة التوبة، من الآية: ١]، وقولُهُ تعالى: ﴿ مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ﴾[سورة يونس، من الآية، ٧٠] « أي: ذلكَ مَتاعُ في الدّنيا، والّتي في النّحلِ مثلُهُ، وهو كقولِهِ: ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَاغٌ ﴾[سورة الأحقاف، من الآية، ٣٥]، كلُّهُ مرفوعٌ بشيءٍ مُضمَر قبلَهُ إمّا «هو» وإمّا «ذاك»»[(٦)]. فهذهِ الآياتُ وغيرُها وَجَدَ النَّحويُّونَ ضرورةَ تقديرِ المَحذوفِ فيها، حتَّى قالَ الفَرَّاءُ بعدَ أنْ قدَّرَ مَحذوفًا لِعددٍ من الآياتِ:

---

(١) معاني القرآن: ١٠٩/١.
(٢) معاني القرآن: ٣٧٠/١.
(٣) ينظر: تفسير الرازي: ١٥٠/١٠.
(٤) المقتضب: ٧٩/٤.
(٥) تفسير الرازي: ١٩٣/٥.
(٦) معاني القرآن: ٤٧٢/١.

«وكذلك كلُّ حرْفٍ مرفوعٍ معَ القولِ مَا ترى مَعَهُ ما يَرفَعُهُ فَقبْلَهُ اسمٌ مُضْمَرٌ يَرْفَعُهُ»(١)، وقالَ في مَوضِعٍ ساقَ فيهِ الآياتِ المُتقدِّماتِ مِنْ سُورتَي؛ براءة والنور:« وهكذا كل ما عاينته من اسم معرفة أو نكرة جاز إضمار «هذا» و «هذه»، فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميل واللّه، تريد: هذا جميل»(٢).

ويكادُ أغلبُ النّحويينَ يتّفقونَ على هذه التّقاديرِ وعلى هذا الحَذفِ،(٣) وليسَ في ذلكَ كلِّهِ من دليلٍ على الحذفِ سِوى التّقيُّدِ بالضَوابطِ النّحويَّةِ؛ وذِكرُ المُقدّرِ نفسِهِ ونوعِهِ عندَ أكثرِهم خيرُ دَليلٍ على ذلكَ.

٢- حَذْفُ المُضافِ

قد يكونُ التّركيبُ سليمًا إلّا أنَّ المَعنى غيرَ مَقبولٍ إنْ حُمِلَ على ظاهرِ اللّفظِ، وذلك ممّا يمكنُ أنْ يدخلَ تحت ما سمَّاهُ سيبويه في باب الاستقامة والإحالة «المستقيم الكذب»(٤)، الّذي يكونُ فيه التّركيبُ مُستقيمًا نحويًّا مكذوبًا دلالَيا، فمِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[سورة يوسف، من الآية ٨٢]، وقولُهُ تعالى:﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[سورة البقرة، من الآية ٩٣]؛ فالقريَةُ لا تُسألُ، والعِجْلُ لا يُشرَبُ في القَلبِ؛ وإنَّما قِيلَ: المرادُ في هذهِ الآياتِ تَقديرُ مُضافٍ، وقَدَّروهُ على: «حُبَّ العجل»، و«أهل القرية»، قالَ الفَرَّاءُ «أرادَ: حُبَّ العِجْلِ، ومثلُ هذا ممَّا تَحذِفُهُ العربُ كثيرٌ»(٥)، وتُرِكَ ذِكرُ المَحذوفِ «اكتفاءً بفَهمِ السّامعِ لِمعنى الكلامِ»(٦).

إنَّ الّذي دعا الفَرَّاءَ وغيرَهُ مِنَ النَّحويينَ إلى تَقديرِ مَحذوفٍ مُضافٍ هو قرينةٌ عقليّة اقتضاها السِّياقُ؛ فالتَّركيبُ تامٌّ من الناحيةِ القواعديَّةِ؛ إذ « جازَ حَذفُ المُضافِ؛ لأنَّ المَعنى لا يَلتَبسُ»(٧)، أمَّا الغايةُ من الحذفِ فعلى «اتّساعِ الكَلامِ والاختصارِ»(٨). وهذا الضَّربُ مِنَ الكلامِ هوَ مِنْ بابِ

(١) معاني القرآن: ١/٣٧٠.
(٢) معاني القرآن: ١/٤٢٠.
(٣) ينظر مثلًا: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/٢٤٥، ومغني اللبيب: ٨٢٤، والخصائص: ٢/٣٦٤، وتفسير ابن كثير: ٤/٩٠، وروح المعاني: ٦/١٤٧، والتحرير والتنوير: ١٩/١٩٨.
(٤) كتاب سيبويه: ١/٢٥-٢٦ (بتصرُّف).
(٥) معاني القرآن: ١/٦١.
(٦) جامع البيان: ٢/١٥٩.
(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٢.
(٨) كتاب سيبويه: ١/٢١٢، وينظر: الخصائص: ٢/٣٦٤.

المَجازِ[١]، بل «هو عينُ المَجازِ وعظمِهِ»[٢]. وهم «بتقديرِهم هذا نجدُهم أرادوا تحويلَ مَا كانوا يعتقدونَهُ مجازًا إلى سياقِهِ الحقيقيِّ المقبولِ دلاليًّا. فالباعثُ الّذي دعاهُم إلى مثلِ هذه التقديراتِ الّتي يستقيمُ بِها المعنى هوَ ما رسخَ في الأذهانِ مِنْ أنَّ طبائعَ الأشياءِ وقوانينَ الكونِ تقتضِي أنْ يكونَ المسؤولُ ممَّا يقدرُ على الجوابِ، والقريةُ بكلِّ مُنشآتِها لا تقدرُ على الجوابِ؛ لأنَّها جمادٌ، ممَّا اقتضى ذلك التقديرَ، معَ أنَّ التركيبَ مِنْ دونِ هذا التقديرِ مُستقيمٌ نحويًّا ودلاليًّا»[٣]. معَ أنَّ بعضَ المُحدثينَ قد ذهبَ إلى «أنَّ هذا الضَّربَ ... ليسَ من بابِ حذفِ المُضافِ... وإنَّما هو ضَربٌ آخرُ من الكلامِ، وافتنانٌ فيهِ بِقَصدِ المُبالَغةِ»[٤]؛ بمعنى أنَّه من بابِ المجازِ؛ والمَجاز يَخرجُ إلى أغراضٍ بلاغيةٍ منها المُبالغةَ. وحقيقةُ الأمرِ أنَّ الآية ليس فيها حذف ولا تحتاج إلى تقدير، وأنَّ السّياقَ الآيات الّذي وردتْ فيه هذهِ الآية يوضّحُ ذلك إذا ما استحضرنا الحادثةَ برُمَّتها والموقفَ الكلاميَّ الحاصلَ، قالَ تعالى:]وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ[[سورة يوسف]، ألا ترى أنَّ السؤالَ فِي الآيةِ لم ينقطعْ عَنِ القريةِ وحسب، وإنَّما عُطِفَ عليهِ قولُهُ (والْعِيرَ الّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا)، والعِيرُ على ما تدلُّ عليهِ المُفردَةُ مِنْ مدلُولٍ لُغويٍّ مُرادٍ في هذهِ الآيةِ، فإنَّ فيهَا ما يُمكنُ أنْ يتوجَّه إليه السؤالُ مِنَ الإبلِ والمتاعِ والأفرادِ جميعًا، الذين كانُوا مُجتمعينَ معهُم مِنْ مُختلَفِ الأفرادِ الجائيةِ مِنْ بلادِ كنعانَ لأخذِ المُؤنِ. ومِنْ كُلِّ ذلكَ يُمكنُ أَنْ يتشكَّلَ جوابٌ حسيٌّ مُلاحَظٌ فتحصلُ الإجابةُ المرئيَّةُ مِنْ خِلالِ مُلاحظةِ حالِهم الّتي كانوا عليها. فضلا عن تعبيرَ «واسأل القرية» الّذي « يُشيرُ إلى قوةِ الاحتجاج بتلكَ القريةِ، لكأنَّ القريةَ كلَّها ستُجِيبُ عَنِ السؤالِ، وسيتحدَّثُ أهلُها وتشهدُ بيوتُها وشوارعُها، وتنطِقُ أرضُها ويؤمِنُ هواؤُها ... فإذا القريةُ كُلُّها تُسألُ، وإذا القريةُ كُلُّها تُجيبُ. فهوَ... أُسلوبٌ بلاغيٌّ رائعٌ في لوحةٍ مُصوّرةٍ»[٥].

(١) ينظر: الخصائص: ٤٤٨/٢، ٤٤٩، و.

(٢) المحرر الوجيز: ٢٧١/٣.

(٣) رفض الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم دراسة نقدية تقويمية: ٣٧٦.

(٤) معاني النحو: ١٩٦/١.

(٥) أساليب البيان في القرآن: ٤٤٣.

المطلب الرابع: حذفُ الجُملةِ

١- حَذْفُ جملةِ جوابِ الشَّرطِ

إنَّ الجّملةَ الشّرطيَةَ في التّقعيدِ النَّحويِّ يجبُ أنْ تتكوّنَ من جُملتينِ تربطُهما أداةُ الشّرطِ، ولا يمكنُ أنْ يتمَّ معنى الجُملةِ الشَّرطيةِ ما لم تُذكرْ أجزاؤها جميعًا؛ إذ يبقى المعنى غيرَ تامٍّ، إلّا أنّنا نَجدُ في القرآنِ مِنَ الآياتِ ما ذُكِرَ فيها أداةُ الشّرطِ وفِعلُ الشَّرطِ دونَ ذِكرِ الجّوابِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾[سورة الرعد، من الآية ٣١]، وقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[سورة البقرة، من الآية ١٦٥]؛ يقولُ الفَرَّاءُ:« وجوابُه متروكٌ... وتركُ الجّوابِ في القُرآنِ كثيرٌ؛ لأنَّ معاني الجّنّةِ والنّارِ مُكرّرٌ مَعروفٌ»(١)، وقد كانَ « متروكًا لأنّ أمرَهُ معلوم: والعرب تحذف جوابَ الشيءِ إذا كانَ معلومًا إرادةَ الإيجازِ»(٢).

ويظهر أنّ القولَ بالحذفِ جاءَ مِنْ مُسَلَّمةٍ؛ وهي أنَّ أسلوبَ الشَّرطِ لا بدَّ من أن يستوفي أركانَهُ جميعًا؛ إلّا أنّ هذا لا يعني أنه نظرَ إلى التركيبِ فحسب، بل فيه مُراعاةٌ للمعنى أيضًا؛ فلو سَقَطَ أحدُ أجزاء الجُملةِ الشَّرطيةِ لكان المعنى غيرَ تامٍّ؛ وإنْ حَدَثَ ذلكَ فلا بدَّ من دليلٍ يَدُلُّ عليه. وأوضحَ الفَرَّاءُ القرينةَ بأنَّ هذه المعاني معلومةٌ لدى المُخاطبِ، ولما كانتْ معلومةً حُذِفَتْ اختصارًا(٣). وجاءتِ التّقديراتُ مُختلفةً عندَ المُفسّرينَ(٤)؛ لعدم وجودِ قرينةٍ واضحةٍ تَدُلُّ عليه؛ وذكرَ عددٌ مِنْهم أنّ إبهامَ المَحذوفِ أَبلغُ وأكثرُ تأثيرًا في النَّفوسِ في مثل هذه المَواضِعِ(٥)« وتركيبُ لو ترى وما أشبهه ... مِنَ التّراكيبِ الّتي جرتْ مَجرى المَثلِ فبُنيتْ على الاختصار، وقد تكرّرَ وُقوعُها في القُرآنِ»(٦).

---

(١) معاني القرآن: ٩٧/١.

(٢) معاني القرآن: ٦٣/١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٠٣/٣، والمقتضب: ٨١/٢.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي: ٢٩٩/١٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٨٨/١، وتفسير الرازي١٧٩/٤، والتحرير والتنوير: ٩٤/٢.

(٦) التحرير والتنوير: ٩٤/٢.

٢. حذفُ القولِ

نجدُ في القُرآنِ مِنَ التَّراكيبِ ما يبدو عليها أنَّها خَرجتْ عن النِّظامِ الطَّبيعيّ للغة العربيّة، لذا لجأَ النَّحويُّون إلى تقديرِ مَحذوفٍ ليتوافقَ مع طبيعةِ اللّغةِ ونِظامِها، فمِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾[سورة السجدة، الآية:١٢]، معناهُ: يقولون: ربَّنا. وقولُهُ تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾[سورة الأنعام، من الآية ٩٣] معناهُ: يقولون أخرجوا، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٢٧] معناهُ: يقولانِ ربَّنا(١).

ففي هذهِ الآياتِ وغيرِها يَرى الفَرَّاءُ أنّ ما قبلَ القولِ المُضمَرِ إنْ تَضَمَّنَ معنى القولِ تَظهرْ معه «أن» المُفسِّرة فتُغني عن تقديرِ «القولِ» مثل: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾[سورة نوح، من الآية١]، فقد جاءت أنْ مفتوحةً؛ لأنَّ الرِّسَالةَ قَولٌ. وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ ان لا يَدْخُلَنهَا الْيَوْم عَلَيْكُم مسْكِينٌ﴾[سورة القلم، الآيتان: ٢٣، ٢٤]، والتخافت قول. وكذلك كل ما كان في القرآن، وهو كثير منه قول الله: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[سورة يونس، من الآية١٠](٢).

وأمَّا الآياتُ في أوَّلِ الكلامِ فلم تَتَضمّنْ معنى القولِ فَحُذِفَتْ معها «أن»، وقُدِّرَ القولُ؛ ومن أجلِ تعضيدِ رأيِهِ ذَكَرَ قراءَةً ظَهَرَ فيها القَولُ المُقَدَّرُ، وهي في قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٢٧]، في قراءةِ عبد اللّهِ «ويقولانِ ربَّنا(٣). ويبدو أنَّ تقديرَ القولِ في هذهِ الآياتِ هو ما يَظْهَرُ منها من عدمِ التّناسُبِ في ما قبلَ التَّقديرِ وما بعدَهُ، والدَّليلُ على ذلكَ أنّ بعضُهم يرى أنَّ القولّ إنّما حُذِفَ «لأنَّ في الكلامِ دَليلًا عليه، وهو كَثيرٌ في القرآنِ»(٤)، وأصبحَ ظاهرةً بارزةً في القُرآنِ عندَ اللُّغويين، «حتّى قالَ أبو عليّ: حَذفُ القَولِ مِن حَديثِ البَحرِ قلْ ولا حَرج»(٥).

ويرى الدكتورُ الجواريُّ أنَ النَّصَّ القُرآنيَّ مُكتفٍ بنفسِهِ دون تقديرِ مَحذُوفٍ، وأنّ تقديراتِ النّحويين فيها جِنايةٌ على طُرقِ التعبيرِ الفنّيّ، وأنّ تمسُّكَهم بجُزأي الجملةِ الاسميةِ نابعٌ من

(١) معاني القرآن: ٨١/١.
(٢) معاني القرآن: ٨١/١.
(٣) معاني القرآن: ٨١/١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤٥٤/١، وينظر: التحرير والتنوير: ٣٧٩/٧.
(٥) مغني اللبيب: ٧٢٨.

استقرائهم النّاقص[١]، ويرى أيضًا أنَّ حذفَ القولِ إنّما هو من بابِ الالتفاتِ، وهو الانتقالُ من صيغةٍ إلى صيغةٍ أُخرى في السِّياقِ نفسِهِ، كالالتفاتِ من الغيبةِ إلى الخطابِ أو بالعكسِ[٢].

أقولُ: إنَّ هذا يختلفُ عن أسلوبِ الالتفاتِ الّذي أشار إليه الدّكتور الجواريُّ؛ فالانتقالُ من صيغةٍ إلى أُخرى في أسلوبِ الالتفاتِ لا يُلحَظُ فيه إرباكٌ للمَعنى، وإنْ لم يُقدَّرْ لهُ مَحذُوفٌ، على عكسِ ما قُدِّرَ فيه القولُ فهو إن أُخِذَ على ظاهرِهِ فإنَّك لا تجدُ فيه تَنَاسُبًا أو تَنَاسُقًا في المَعنَى، ولا يعني أنَّ هذا النَّمطَ من التَّركيبِ غيرُ فصيحٍ أو بليغٍ بل على العكسِ، فإنّ هذا هو ممَّا تَفرَّدَ به أسلوبُ القُرآنِ، وهوَ مِنْ مَظاهرِ إعجازِهِ البلاغيِّ، ولا شكَّ أنّ في هذه الأساليبِ المُتفرّدَةِ دَلالاتٍ عَميقَةً وخَفايا دقيقةً، فضلًا عن أنَّها تدعو إلى مَزيدٍ مِنَ التّأمُّلِ والتَّدبُّرِ لِفهمِ معانيه ومقاصدِهِ، وهذهِ إحدى المَقاصِدِ الّتي أرادَها القُرآنُ للنَّاسِ. كما بَيّنّا أنّ النَّحويينَ لم يُقدِّرُوا مَحذوفًا على نَحْوِ الجّزئيةِ مِنَ القُرآنِ، إنّما هو تطبيقٌ للقاعدةِ النَّحويَّةِ على القُرآنِ الّتي بُنيتْ على أساسِ اللُّغةِ الّتي نَزَلَ بها القُرآنُ، ومِنْ غيرِ المُمكنِ أنّ يكونَ استقراؤهم ناقصًا في ما يَخصُّ المَواضِعَ الّتي ذكرناها سابقًا في حَذْفِ أَحَدِ طَرَفَي الجُملةِ الاسميّةِ، وهي الّتي اعتمدَ عليها الجواريُّ في الحُكمِ على نَقْصِ استقرائهم. فمَا توصّلَ إليه الدّكتورُ الجواريُّ من القولِ بالاكتفاءِ بأحدِ طَرَفَي الجُملة إنّما هو مِنَ الآياتِ نفسِها الّتي خاضَ بها النَّحويُّونَ القُدَمَاءُ. وإنْ كانَ يَقصِدُ نَقْصَ استقرائهم للكلامِ العربيِّ فهذا يعني أنَّه يَرى أنَّ كلَّ أُسلوبٍ في القُرآنِ الكريمِ لا بدَّ من أنْ يكونَ لهُ ما يُقابِلُهُ في اللِّسانِ العربيِّ، وهذا يعني إلغاء الخصوصيّةِ الّتي اتَّصفَ بها القُرآنَ في طُرُقِهِ وأساليبِهِ في التّعبيرِ الّتي تُميّزُهُ عن غيرِهِ مِنَ الكَلامِ.

(١) ينظر: نحو القرآن: ٢٣، ٢٥، ٢٦.

(٢) ينظر: نحو القرآن: ٤٠.

خَاتِمَةُ البَحثِ

كانَ الفَرَّاءُ مِنَ المُهتمّينَ بجانبِ الصّنعةِ أكثرَ مِنْ اهتمامِهم بالسِّياقِ، ولكنَّهُ يُظْهرُ في بعضِ المَواطِنِ اهتمامًا كبيرًا بالسِّياقِ، كما أنَّهُ يُحاولُ في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ أنْ يُوفِّقَ بينَ ما تَقتضِيه قواعدُ الصَّنعةِ وبينَ السِّياقِ، وكانتِ القَرائنُ الّتي استعانَ بها مُتعدِّدةً بينَ عقليّةٍ أو لفظيّةٍ أو حاليّةٍ، ومِنَ القَرائنِ الّتي كانَ يستعينُ بها أيضًا على تَقديرِ المَحذوفِ هي قِراءةٌ مِنَ القِراءاتِ تَتَضمنُ ذلكَ اللَّفظَ الّذي قَدَّرَهُ، وممَّا استدلَّ بِهِ على المَحذوفِ وتَقديرِهِ أيضًا هو المُقابلةَ بينَ الآياتِ القُرآنيّةِ نفسِها الّتي تشبهُ في تركيبِها الآيةَ الّتي بينَ يديهِ، فيأخذُ يوازنُ بينهما ليُعضِّدَ رأيَهُ.

وقد جاءَ أغلبُ كلامِهِ - في التّوضيحِ والتّعليلِ - مُقتضَبًا جدًا، وعبارَتُهُ كانت مُبتسرةً في بعضِ الأحيانِ لا يَتَحصَّلُ مَعناها بسهولَةٍ، وكانَ سريعُ التَّنقُّلِ من مَسألَةٍ إلى أُخرى فما يكادُ يَدخلُ في مسألةٍ حتّى تَجدَهُ قد غادرَها إلى غيرِها؛ ليترُكَ الجّهدَ للقارئِ هو مَنْ يَستجلي المَقصودَ، ويَتوصَّلُ إلى المَطلوبِ.

يَظهرُ - في بعضِ المسائلِ - تأثُّرُ الفَرَّاءِ بسيبويه، وفي بعضِها يُخالِفُهُ، وله آراؤهُ الّتي انمازَ بها وظهرَ أَثرُها في مَنْ أَتى بَعْدَهُ مِمَّنْ كتبوا في إعرابِ القُرآنِ ومعانيه وتفسيرِهِ، وقد كانتْ له بصمةٌ واضِحةٌ فيمَنْ لَحِقَهُ.

المصادر والمراجع

١. أساليب البيان في القرآن الكريم، جعفر باقر الحسيني، مؤسسة بوستان كتاب، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه.
٢. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.
٣. إعراب القرآن، للنحاس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٤. أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة.
٥. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تح: حسن شاذلي، ط١، ١٩٦٩م.
٦. البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، ١٤٢٠هـ.
٧. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاوه.
٨. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر-تونس، ١٩٨٤م.
٩. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.
١٠. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
١١. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣. الخصائص، لابن جني، الهيأة العامة المصرية للكتاب، ط٤.
١٤. رفض الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم دراسة نقدية تقويمية، د. مصطفى خليف، دار كنوز المعرفة، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٢٣م.
١٥. روح المعاني، للآلوسي، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية- بيروت،

ط١، ١٤١٥هـ.
١٦. شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تح: سلوى محمد عمر، سلسلة الرسائل الموصى بها، المملكة العربية السعودية.
١٧. الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٨. الكشاف ، للزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
١٩. الكشف والبيان، للثعلبي، تح: عدد من الباحثين، دار التفسير-جدة، ط١، ٢٠١٥م.
٢٠. المحرر الوجيز، لابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢١. مشكل إعراب القرآن، للقيسي، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٢. معاني القرآن، للأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٢٣. معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر، ط١.
٢٤. معاني القرآن، للنحاس، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩م.
٢٥. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٢٦. معاني النحو، لفاضل السامرائي، دار الفكر- الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر-دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٨. مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٢٩. المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت.
٣٠. نحو القرآن، لأحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٩٧٤م.
٣١. نحو المعاني، للجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.